



منتدى البيئة

MONTADA - AL BIAH

أكتوبر 2023 | العدد 379 | تصدرها الشبكة العربية للبيئة والتنمية - RAED

«رأى» تطلق سلسلة حوارات
تشاورية في 12 دولة عربية حول
قمة المناخ

الحرب على غزة 2023.. أهداف
التنمية المستدامة تضل طريقها
وسط الموت والدمار

مبادرة "لا للبلاستيك" تواصل
تنفيذ حملاتها بالمحافظات
المصرية

3. مبادرة "لا للبلاستيك" تواصل تنفيذ حملاتها بالمحافظات المصرية
4. الحرب على غزة 2023.. أهداف التنمية المستدامة تظل طريقها وسط الموت والدمار
8. «رائد» تطلق سلسلة حوارات تشاورية في 12 دولة عربية حول قمة المناخ
10. الأيام الدولية
12. منتدى رائد
14. • يوم البيئة العربي
• انطلاق المنتدى العربي للبيئة بسلطنة عُمان
15. التعرض لموجات حارة غير مسبوقه مع عودة ظاهرة النينو في 2023



برنامج المنح الصغيرة مصر



المكتب العربي للشباب والبيئة



الشبكة العربية للبيئة والتنمية "رائد"

تصميم وإعداد

سكرتارية الشبكة العربية للبيئة والتنمية



info@raednetwork.org
aoye@link.net



تليفون: 25161519 (+202)
25161245 (+202)
فاكس: 25162961 (+202)



3 عمارات مصر للتعمير -
زهراء المعادي -
المعادي- القاهرة -
جمهورية مصر العربية

"رائد"

*الآراء الموجودة في النشرة تعبر عن آراء كتابها

منتدى البيئة - نشرة غير دورية تصدرها الشبكة العربية للبيئة والتنمية "رائد" بتمويل ذاتي وبمساهمة جزئية من المكتب العربي للشباب والبيئة الذي يستضيف برنامج المنح الصغيرة في مصر

مبادرة "لا للبلاستيك" تواصل تنفيذ حملاتها بالمحافظات المصرية

تُعد مبادرة "لا للبلاستيك" والتي أطلقتها جمعية المكتب العربي للشباب والبيئة، برئاسة الدكتور عماد الدين عدلي، ويجري تنفيذها بمشاركة عدد من الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني في مختلف المحافظات، هي الأولى من نوعها، حيث يتم تنفيذها في 22 محافظة على الأقل، بهدف توعية المواطنين بمخاطر التلوث بالمخلفات البلاستيكية، وتشجيعهم على الحد من استهلاك منتجات البلاستيك أحادية الاستخدام، والتعريف بالبدائل المتاحة الآمنة بالنسبة للإنسان والبيئة.

في الجيزة

وفي إطار الفعاليات المستمرة للمبادرة في مختلف محافظات الجمهورية، تحت رعاية وزارتي البيئة والصحة والسكان والهيئة العامة لتنشيط السياحة، شهدت محافظة الجيزة، أولى فعاليات المبادرة، والتي تمثلت في ندوة للتوعية بمخاطر البلاستيك، وحملة تشجير ونظافة استهدفت إحدى المناطق على نهر النيل، حيث تم تنفيذ ندوة توعوية بالتعاون مع جمعية "بيت على الصخر"، تحت رعاية اللواء أحمد محمد السكري، رئيس حي الوراق، بحضور مختلف القيادات التنفيذية والإدارية وعدد من مديري الإدارات، ومسؤولي إدارة شؤون البيئة، تناولت الندوة الحديث عن الأضرار المختلفة للبلاستيك أحادي الاستخدام على الصحة والبيئة، ودور الأحياء والمجتمعات المحلية في الحد من استهلاك البلاستيك أحادي الاستخدام.

وفي أعقاب الندوة، تم تنفيذ حملة تشجير ونظافة استهدفت إحدى الحدائق العامة وشاطئ نهر النيل في منطقة الوراق، بمشاركة نحو 30 شاب وفتاة من شباب "قادرون باختلاف"، حيث تم زراعة عدد من أشجار الظل في حديقة الوراق، لتكون متنفساً للأهالي من سكان الحي والأحياء المجاورة بمحافظه الجيزة، كما تم القيام بحملة نظافة لجمع المخلفات البلاستيكية من المياه في نهر النيل.



لقطات من الحملة في الجيزة

وفي أسوان

نظم الاتحاد النوعي للبيئة بأسوان بالتعاون مع المنتدى المحلي للتنمية المستدامة، ومنطقة أسوان الأزهرية يوما توعويا بمعهد فتيات أسوان الأزهرية الإعدادي، والثانوي، ضمن أنشطة المبادرة الوطنية "لا للبلاستيك".

وذكر الاتحاد النوعي للبيئة بأسوان، في بيان اليوم الاثنين، أن اليوم التوعوي جاء تحت عنوان "كوني فعالة في مجتمعك"، وتناول أضرار البلاستيك، وكيفية تجنب الآثار الصحية الضارة للبلاستيك، والبحث عن البدائل لاستخدامها لتلغيا للآثار السلبية لاستخدام البلاستيك على حياتنا.. كما تناول اللقاء دور الطالبات في توعية مجتمعاتهم المحلية وأهاليهم وحثهم عن كيفية البحث عن البدائل المناسبة.

من جانبه، قال الدكتور أحمد زكى أبو كنيز رئيس الاتحاد النوعي للبيئة بأسوان ورئيس المنتدى المحلي للتنمية المستدامة بأسوان، بأن أنشطة مبادرة "لا للبلاستيك" في أسوان مستمرة و تستهدف جميع أفراد المجتمع الأسوانى، كما يتم التنسيق مع الجهات الحكومية لتنفيذ الأنشطة التوعوية بالمدارس والمعاهد الأزهرية وذلك لتوعية النشء للقيام بدورهم بنقل هذه المعلومات إلى أسرهم ومجتمعاتهم المحلية وليكونوا على وعى كامل بأضرار البلاستيك على الصحة والبيئة وكيفية تجنب هذه الآثار السلبية والبحث عن بدائل مناسبة والدعوة إلى استخدام هذه البدائل حرصا على الصحة العامة والبيئة من التلوث.

وأضاف أن الفترة القادمة ستشهد توسعا في مثل هذه الأنشطة مع تلاميذ المدارس العامة والمعاهد الأزهرية، وأعضاء مراكز الشباب.

لقطات من حملة أسوان



الحرب على غزة 2023.. أهداف التنمية المستدامة تزل طريقها وسط الموت والدمار

تقرير لـ«الإسكوا» يحذر: تداعيات مدمرة ودوامه غير مسبوقه من الحرمان تتوارثها الأجيال

قضت الحرب المستمرة على غزة، على أي أمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في القطاع الفلسطيني، الذي عانى طويلاً تحت وطأة الحصار الكامل على مدار ما يزيد على 17 عاماً.

ومع استمرار القصف على قطاع غزة، منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، فقد أفضت الحرب، بالإضافة إلى الحصار الكامل الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية على القطاع منذ عام 2007، إلى زج السكان في دوامة غير مسبوقه من الحرمان والفقر، كما دفعت إلى كارثة إنسانية على كافة المستويات.

وتعتبر لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا" أن تداعيات الحرب على غزة "مدمرة وغير مسبوقه"، من حيث جسامه الخسائر في الأرواح، وحجم الدمار الذي لحق بالبنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة، أحد أكثر المناطق اكتظاظاً بالسكان في العالم. ووفق الأرقام المعلنة، مع دخول الحرب على غزة أسبوعها الرابع، فقد أسفر القصف عن مقتل ما لا يقل عن 6500 شخص، حوالي 40% من الأطفال، وهذا الرقم يفوق ثلاثة أضعاف مجموع القتلى في أربعة هجمات عسكرية سابقة على قطاع غزة منذ عام 2008. كما تسبب القصف الإسرائيلي المستمر على مدار ثلاثة أسابيع، حتى صدور تقرير "الإسكوا"، بعنوان "الحرب على غزة 2023: تداعيات مدمرة وغير مسبوقه"، في تدمير ما لا يقل عن 42% من المساكن في غزة، وألحق بها أضراراً جسيمة. يتضمن التقرير محورين رئيسيين، الأول يتعلق بالوضع الكارثي الحالي من خلال رصد السياق الاقتصادي والاجتماعي في غزة قبل الحرب، الذي يحدد ملامحه الاحتلال والحصار والهجمات المتعاقبة، بينما يختص المحور الثاني برصد التداعيات المباشرة وذات المدى الطويل للحرب الحالية.

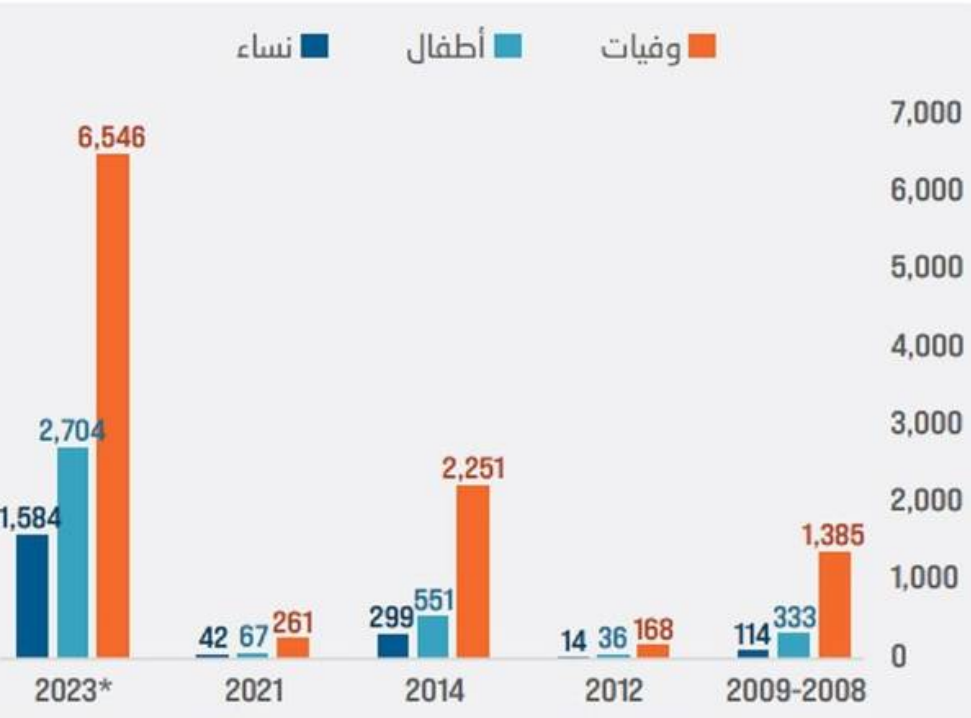
أهداف تنمية مفقودة و5 رسائل حاضرة:

يتناول تقرير «الإسكوا» مدى التراجع في مؤشرات تحقيق أهداف التنمية المستدامة في قطاع غزة على مدار 17 عاماً من الحصار، والتي أدت الحرب الحالية إلى دفعها نحو مزيد من التراجع لمستويات يصعب تداركها، ومنها:

- الهدف الأول: القضاء على الفقر.
- الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع.
- الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه.
- الهدف الرابع: التعليم الجيد.
- الهدف السادس: المياه النظيفة والنظافة الصحية.
- الهدف السابع: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة.
- الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد.
- الهدف الـ11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة.
- الهدف الـ16: السلام والعدل والمؤسسات القوية.

تستهل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا" تقريرها، الذي تلقت "العين الإخبارية" نسخة منه، باستعراض 5 رسائل رئيسية، تتضمن:

- أفضت الحرب على غزة، تحت وطأة الحصار الكامل، الذي تفرضه إسرائيل على القطاع، إلى زج السكان في دوامة غير مسبوقه من الحرمان والفقر المتعدد الأبعاد.
- حتى في حال قبول وقف إطلاق النار، والسماح بدخول المساعدات الإنسانية إلى غزة، ستبقى نسبة كبيرة من السكان عالقة لعدة سنوات، في دوامة الفقر والحرمان.
- من الواجب إتاحة تدفق كميات كافية من المساعدات الإنسانية الحيوية إلى 2.3 مليون فلسطيني وفلسطينية موجودين في غزة، والالتزام الكامل بالقانون الإنساني الدولي، بدءاً بحماية المدنيين.



المصدر: بيانات عام 2023، مأخوذة من وزارة الصحة الفلسطينية-غزة، بيان صحفي مؤرخ 25 تشرين الأول/أكتوبر 2023؛ وقاعدة بيانات الضحايا التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2023).

إحصائيات من تقرير الإسكوا

* أرقام عام 2023 هي أرقام أولية.

- ينبغي أن تتفادى أي جهود دولية لإعادة الإعمار وتحقيق التنمية في غزة، الوقوع في أخطاء الماضي، ولا سيما الاكتفاء بمعالجة النتائج المباشرة للحرب والتصعيد العسكري، دون معالجة الأسباب الجذرية، بما في ذلك حصار إسرائيل لغزة، واحتلالها للأرض الفلسطينية بشكل عام.
 - لا بد من إعطاء الأولوية لتطبيق القانون الدولي، من أجل منع العنف في المستقبل، وتحقيق سالم عادل ودائم، وذلك دون استثناء أو إبطاء.
- يظهر التقرير أن الحرب على غزة أدت إلى ارتفاع مؤشر "الفقر متعدد الأبعاد"، الذي يغال نسبة تصل إلى 96% من إجمالي سكان القطاع، كأحد التداعيات المباشرة للحرب الحالية، في حين أن هذه النسبة كانت لا تتجاوز 45% في عامي 2017 و2018.

فقدان التنمية الاجتماعية والاقتصادية يدفع قطاع غزة إلى أسوأ أزمة إنسانية من صنع البشر

أكبر سجن مفتوح في العالم

يصف تقرير "الإسكوا" الحرب على غزة، التي اندلعت في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، بأنها "غير مسبقة"، من حيث جسامتها حصيلتها من الموت والدمار، كما أن آثارها على حياة الفلسطينيين في القطاع المحتل "عميقة ومدمرة".

ويُعد قطاع غزة، ذلك الجيب الساحلي الذي لا تتعدى مساحته 45 كيلومتراً مربعاً، وتحتله إسرائيل منذ عام 1967، أحد أكثر المناطق اكتظاظاً بالسكان في العالم، حيث يعيش فيه نحو 2.3 مليون فلسطيني، أكثر من 66% منهم لاجئون منذ عام 1948.

يشير التقرير إلى أن العامل الرئيسي الذي يؤثر على ظروف غزة، هو مصفوفة السياسات والممارسات التي تعتمدها إسرائيل في إطار 56 عاماً من الاحتلال العسكري، ولا سيما الحصار المفروض منذ عام 2007، وعمليات التصعيد العسكري المتكررة.



كما يصف تقرير "الحرب على غزة 2023: تداعيات مدمرة وغير مسبقة"، الحصار المفروض على غزة منذ يونيو/ حزيران 2007، بأنه أحد أقسى تجليات السياسات الإسرائيلية طويلة الأمد، التي تقيد حركة الفلسطينيين على نحو يشكل عقاباً جماعياً.

وبينما عانى الفلسطينيون طويلاً بسبب عرقلة جهود إعادة الإعمار والتعافي، بعد الهجمات العسكرية الإسرائيلية المتكررة، فإن الحصار يلقي هو الآخر بثقله على جميع جوانب حياة الفلسطينيين في غزة، كما أدى تضافر تداعيات الحصار، وعمليات التصعيد العسكري المتكررة، إلى فقدان التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وصولاً إلى أزمة إنسانية مفتوحة من صنع الإنسان.

ويشير التقرير إلى أن عدد من سمحت لهم السلطات الإسرائيلية بمغادرة قطاع غزة، تراجع بشكل كبير من أكثر من نصف مليون شخص في الشهر، وفق تقديرات عام 2000، إلى نحو 35 ألف شخص في الشهر عام 2022، علماً أن الحصار مفروض أيضاً على بعض السلع الضرورية.

غزة مكان غير صالح للعيش

لطالما تعامل المجتمع الدولي مع تداعيات عمليات التصعيد العسكري السابقة، من خلال إرسال مساعدات إنسانية إلى قطاع غزة، وعمليات إعادة إعمار محدودة، دون معالجة الأسباب الجذرية للتصعيد، وعلى رأسها استمرار إسرائيل في حصار غزة، واحتلال الأراضي الفلسطينية، وعدم الامتثال للقانون الدولي.

ويشير التقرير إلى أنه في ظل الاتجاه العالمي المتمثل في تضائل حجم المعونات الدولية، ساهم تحويل وجهة المساعدات، من التنمية إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية الآنية، في زج الفلسطينيين في دوامة من التبعية، وفقدان الأمل في تحقيق التنمية.

وأدت موجات التصعيد العسكري إلى تراجع كبير في نواتج التنمية، وحولت المعونة المقدمة، التي انخفضت قيمتها الإجمالية عبر السنوات، من دعم التنمية إلى المعونة الإنسانية، ففي عام 2010، كان الدعم التنموي يفوق المعونة الإنسانية بخمسة أضعاف، أما في عام 2021، فأصبح يفوقها بمرة ونصف فقط.

وتسبب الحصار، والقيود المفروضة، في تفاقم الأوضاع في قطاع غزة سنة تلو الأخرى، كما أدت الهجمات والتصعيد العسكري المتكرر إلى عرقلة الجهود الدولية الرامية للتخفيف من آثار هذه القيود والمعاناة الناجمة عنها، وإلى تعزيز التعافي.

ونتيجة لذلك، كانت الظروف المعيشية عشية حرب أكتوبر/ تشرين الأول 2023، أسوأ بكثير مما كانت عليه في 2007، حيث أصبح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في غزة اليوم، أقل مما كان عليه في عام 2000، مما يُعد دليلاً واضحاً على تدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية في القطاع المحاصر.

آلة القتل تلاحق 2.3 مليون شخص داخل أكبر سجن مفتوح.. والفقر يحاصر 96% من السكان

وبحسب الأمانة التنفيذية للجنة الإسكوا، رولا دشتي، فقد شهد قطاع غزة، على مدى سنوات طويلة، دوامة تراجع على المستويات الاقتصادية والاجتماعية، اتضحت مثلاً في أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الذي كان يبلغ 1972 دولاراً أمريكياً في عام 2000، تراجع إلى 1256 دولاراً في 2022. وبينما اعتبرت أن هذا التراجع ليس إلا أحد مؤشرات الوضع الكارثي، الذي كان يعيش فيه سكان القطاع قبل هذه الحرب، فقد شددت "دشتي" على مسؤولية المجتمع الدولي في ضمان تدفق كميات كافية من المساعدات الإنسانية الحيوية إلى غزة بشكل فوري.

أزمة إنسانية طاحنة تتوارثها الأجيال

يظهر تقرير "الإسكوا" أنه قبل اندلاع حرب أكتوبر/ تشرين الأول 2023، كان 45% من سكان غزة يعانون بالفعل من "الفقر المتعدد الأبعاد"، وهذه النسبة أعلى بكثير مما كانت عليه في الضفة الغربية، أي 10.6% في الفترة بين 2017 و2018.

أثر القصف العنيف، والحصار الكامل، والنقص في الإمدادات الطبية الحيوية، وإمدادات الغذاء والمياه والطاقة، وتدمير البنى التحتية الأساسية، تأثيراً متسارعاً وكبيراً على الأبعاد السبعة للدليل الوطني للفقر المتعدد الأبعاد في غزة، في غضون 16 يوماً فقط.

- الأمان واستخدام الأصول: أدى القصف العنيف والنزوح والضرر، الذي لحق بالممتلكات، إلى حرمان شعب بكامله من الشعور بالأمان ومن سلامة أصوله.
- التعليم: ستكون لتعليق جميع الأنشطة المدرسية والتعليمية بالكامل، آثار طويلة الأجل، لاسيما إذا اقترن ذلك بتدمير المرافق والبنى التحتية ورأس المال البشري لقطاع التعليم.
- الرعاية الصحية: أفضى سقوط الآلاف من القتلى والجرحى، والضرر والتدمير الجسيمن اللذان لحقا بالمرافق والمنشآت الصحية الأساسية، وانقطاع الكهرباء، وشح المياه، وتضاؤل الإمدادات الطبية، إلى شل منظومة الرعاية الصحية في غزة.
- التشغيل: أصبحت الأنشطة الاقتصادية والتحويلات شبه متوقفة، في حين أن حجم دمار الأصول الاقتصادية لا يزال غير واضح.
- الإسكان: أفضى تحول نسبة 42% من الوحدات السكنية في غزة إلى أماكن غير قابلة للسكن، وانخفاض إمدادات المياه، والاحتفاظ السكاني، وسوء التهوية، إلى ظروف معيشية قاسية، ومخاطر صحية متزايدة، وتهجير طويل الأمد.
- الحريات الشخصية: بفعل القيود المفروضة على حرية التنقل، بات حصول السكان على الخدمات الأساسية المنقذة للحياة، أمراً شبه مستحيل.
- الموارد النقدية: في ظل ارتفاع معدلات الفقر، ازداد عدد الأسر التي تكافح للحصول على الضروريات الأساسية، بما في ذلك الغذاء والمياه النظيفة.



شعب بأكماله فريسة للفقر

وبحسب تقديرات "الإسكوا"، مع دخول الحرب الأسبوع الرابع، طال الفقر المتعدد الأبعاد أكثر من 96% من سكان غزة، وهو ما يعني أن جميع السكان المقيمين في القطاع المحاصر، والبالغ عددهم 2.3 مليون نسمة، يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد، ويفتقرون إلى الضروريات الأساسية للبقاء على قيد الحياة.

ولتوضيح جسامته هذه النتائج، يشير التقرير إلى أنه حتى لو توقفت الأعمال العدائية، وتم السماح بدخول المساعدات الإنسانية، واستئناف الأنشطة التعليمية والاقتصادية وإعادة الإعمار، وانخفضت معدلات البطالة والفقر، وتحسنت إمكانية الحصول على المياه والخدمات الصحية، سيظل أكثر من 69% من سكان غزة فريسة للفقر المتعدد الأبعاد، وسيبلغ متوسط شدة الحرمان 49%. وتشير الأمانة التنفيذية للجنة الإسكوا إلى أن السبب في استمرار معاناة معظم سكان غزة، يرجع إلى أن العديد من المؤشرات المهمة، من مؤشرات الدليل الوطني للفقر المتعدد الأبعاد، لن تعود فور انتهاء الحرب، إلى مستوياتها ما قبل الحرب.

إلا أنه من المتوقع، فور انتهاء الحرب، أن يسجل مستوى الحرمان انخفاضاً كبيراً، حسب العديد من المؤشرات الرئيسية، مثل:

- مؤشر الالتحاق بالمدارس (انخفاض الحرمان من 100 إلى 50%)
- مؤشر الحصول على إمدادات المياه بشكل متكرر (انخفاض من 90 إلى 40%)
- مؤشر الحصول على الخدمات الصحية (من 90 إلى 30%)
- مؤشر التنقل غير المقيد (من 90 إلى 20%)



وتوضح "دشتي" أن تداعيات الحرب الحالية على المقدرات البشرية في قطاع غزة ستستمر لعدة سنوات، غير أنه من شأن وقف إطلاق النار وتحديق المساعدات الإنسانية على وجه السرعة، أن يؤدي إلى انخفاض واضح وفوري في مستوى حرمان مئات الآلاف من الأسر الفلسطينية. وتختتم الأمانة التنفيذية للإسكوا بقولها: "لتجنب تكرار انفجار العنف، يجب التعامل مع مرحلة ما بعد الحرب بشكل مختلف عما جرى بعد الهجمات السابقة، فينبغي العمل على تصميم خطة لإنعاش غزة، ووضعها على مسار التنمية المستدامة، بالموازاة مع عملية سلام يرعاها المجتمع الدولي، تُعالج الأسباب الجذرية للحرب".

وينبغي، في هذا الصدد، أن تستفيد هذه الخطة من أخطاء الماضي، وألا تقتصر فقط على التعامل مع الاحتياجات الإنسانية العاجلة، الناجمة عن الحرب.

«رائد» تدعين العدوان على غزة وتطالب بحماية «الحق في الحياة»

أفي إطار التضامن مع ما يتعرض له أبناء الشعب الفلسطيني من اعتداءات بربرية وحشية من جانب قوات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة ومناطق الضفة الغربية، أصدرت الشبكة العربية للبيئة والتنمية «رائد» بياناً أدانت فيه العدوان الغاشم على أبناء الشعب الفلسطيني، وجاء في البيان: إن الشبكة العربية للبيئة والتنمية «رائد» لاكتفى بمجرد إدانة العدوان البربري المتوحش على الشعب العربي الفلسطيني في غزة، وإنما تناشد كافة منظمات المجتمع المدني في العالم أجمع لإعلان رفضها وإدانتها لحرب الإبادة التي تحدث بكل صورها وتفاصيلها.

وتدعو «رائد» جامعة الدول العربية والحكومات العربية ومنظمات المجتمع المدني العربي والدولي لدعم الشعب الفلسطيني في غزة، لوقف حمامات الدم هناك، وتطالب المنظمات الدولية والإقليمية باتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف ما يحدث، وتوفير الحماية الإنسانية للشعب أعزل محاصر ومحروم من إمدادات الكهرباء والماء والغذاء والدواء.

وتطالب «رائد» كل أعضائها في الدول العربية، للمشاركة في دعم الحملات الوطنية لتقديم المساعدات المطلوبة لمساندة أهاليها في غزة، وتناشد كل أطراف المجتمع المدني العالمي التحرك سريعاً والضغط على حكوماتها لوقف هذه الهستيريا المدمرة، وحماية المدنيين في قطاع غزة والضفة الغربية، وتناشد «رائد» منظمات الأمم المتحدة المتخصصة، مثل اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأمم المتحدة للبيئة وكافة منظمات الأمم المتحدة كل في تخصصه، لسرعة التحرك لحماية الشعب الفلسطيني، ولإنقاذ ما يمكن إنقاذه من تراث طبيعي وبني وثقافي في الأراضي الفلسطينية، وحماية وصون أسمى الحقوق، وهو الحق في الحياة.



«رائد» تطلق سلسلة حوارات تشاورية في 12 دولة عربية حول قمة المناخ

في إطار الاستعدادات الجارية للدورة الثامنة والعشرين من مؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP28)، أطلقت الشبكة العربية للبيئة والتنمية «رائد» سلسلة من اللقاءات التشاورية، تم تنفيذها في 12 دولة عربية، حول أبرز الملفات التي من المقرر أن تستعرضها قمة المناخ في دبي، خلال الفترة من 30 نوفمبر/ تشرين الثاني إلى 12 ديسمبر/ كانون الثاني 2023.

وقال الدكتور عماد الدين عدلي، المنسق العام لشبكة «رائد»، إن لقاءات التشاور الوطنية تهدف إلى التنسيق مع أصحاب المصلحة من الأجهزة الحكومية والهيئات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى المراكز البحثية والمؤسسات الإعلامية، وصولاً إلى أرضية مشتركة لدعم مواقف مختلف الدول العربية في مفاوضات المناخ.

وأضاف منسق عام «رائد» أن لقاءات التشاور الوطنية التي أطلقتها الشبكة في 12 دولة عربية، تشمل كلاً من المغرب والجزائر والأردن ولبنان واليمن والعراق وفلسطين وموريتانيا ومصر، بالإضافة إلى سوريا والبحرين والكويت، وأوضح أن الغرض الرئيسي لهذه اللقاءات هو التوافق على مجموعة من الرسائل تجاه عدد من القضايا، التي سيتم تناولها أثناء قمة المناخ في دبي.

جرت اللقاءات الوطنية على مستوى مصر، في مقر المركز البيئي الثقافي التعليمي «بيت القاهرة» تحت رعاية وزيرة البيئة، الدكتورة ياسمين فؤاد، وبحضور مسؤولي ملف التغيرات المناخية بالوزارة، وممثلين عن فريق الرئاسة المصرية لمؤتمر الأطراف (COP-27)، وممثلي المنظمات الدولية والإقليمية المعنية، ولقيف من الخبراء وممثلي منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام المختلفة.

تضمنت الجولة الأولى من اللقاءات الوطنية، التي نظمها شبكة «رائد» في القاهرة، أو عن طريق منسقيها الوطنيين في الدول العربية الأخرى، استعراض 3 ملفات رئيسية، من المتوقع أن تحظى بأهمية كبيرة على أجندة مؤتمر (COP-28)، وهي الحصيلة العالمية، وتمويل المناخ، والخسائر والأضرار.

«التقييم العالمي والتمويل وصندوق الخسائر والأضرار» أبرز ملفات الجلسة الأولى

تناول اللقاء الأول، الذي بدأ بجلسة افتتاحية تحت عنوان «مسار تغير المناخ من شرم الشيخ إلى دبي»، إلقاء الضوء على أهم النتائج التي أسفرت عنها الدورة الأخيرة لمؤتمر الأطراف (COP-27)، كما جرى تقديم نبذة عن جهود كل دولة في التصدي لتحديات تغير المناخ، وعرض رؤية الرئاسة المصرية حول أهم النقاط التفاوضية المطروحة خلال مؤتمر (COP-28) في دبي.

تم خلال الجولة الأولى استعراض القضايا والملفات الرئيسية التي من المتوقع أن تستحوذ على الاهتمام الأكبر خلال مؤتمر الأطراف (COP-28)، أولها ملف الحصيلة العالمية لتقييم ما تم إنجازه بشأن تحقيق هدف اتفاق باريس، من خلال استعراض مخرجات مؤتمر شرم الشيخ، ومؤتمر بون لعام 2023. كما تم استعراض التحديات والطموحات الخاصة بقضية التمويل، خاصة على المستوى الوطني، في ظل التحديات المحلية والدولية الراهنة، بالإضافة إلى استعراض أدوار ومهام شركات التنمية في توفير آليات تمويلية أكثر مرونة.



لقطة من فعاليات اللقاء الوطني الأول

الموضوع الثالث تمثل في ملف الخسائر والأضرار، وهو من الموضوعات التي تحظى باهتمام كبير على المستوى العالمي، بعد قرار مؤتمر الأطراف في شرم الشيخ (COP-27) بإنشاء صندوق لتعويض الدول المتضررة بسبب تداعيات التغيرات المناخية. واختتمت الجولة الأولى من اللقاءات الوطنية بجلسة مناقشة مفتوحة، حول الفرص المتاحة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، والشراكات المتوقعة، ودور منظمات المجتمع المدني، بالشراكة مع الأطراف الأخرى، ومنها القطاع الخاص، ووسائل الإعلام، والأوساط الأكاديمية، في مفاوضات المناخ.

الجولة الثانية تستعرض قضايا «الطاقة والنظم الغذائية والأمن المائي والإنذار المبكر»

أما الجولة الثانية من اللقاءات الوطنية فقد تناولت 4 ملفات رئيسية من الموضوعات المطروحة على جدول مؤتمر الأطراف في دبي (COP-28)، تشمل التحول العادل للطاقة، ونظم الإنذار المبكر، وتأثير تغير المناخ على النظم الغذائية، والأمن المائي. تم خلال الجلسة الافتتاحية، إلقاء الضوء على الجهود الوطنية لكل دولة في التصدي لتحديات تغير المناخ فيما يتعلق بملفات الطاقة، والإنذار المبكر، والنظم الغذائية، والأمن المائي، بالإضافة إلى عرض رؤية الرئاسة المصرية حول أهم النقاط التفاوضية حول الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال. واستعرضت الجلسة الرئيسية موضوع الطاقة، تحت عنوان «التحول العادل للطاقة إلى أين؟»، حيث تم استعراض أهم المجهودات المبذولة في ضوء التحول العادل للطاقة، مع التركيز على أهم المحاور التي ستطرح أثناء قمة المناخ (COP-28). أما الموضوع الثاني، ضمن الجلسة الرئيسية، فتضمن «تحديات منظومة الإنذار المبكر في المسار التفاوضي»، مع تقديم نبذة عن أهم ملامح منظومة الإنذار المبكر على المستوى الوطني، والتعريف بأهم التحديات التي تواجهها. الموضوع الثالث على جدول أعمال الجلسة الثانية، حول «تأثير تغير المناخ على النظم الغذائية.. تحديات وحلول»، وتضمن استعراض أهم تأثيرات تغير المناخ على النظم الغذائية على المستوى الوطني، وأهم مخرجات قمة المناخ الأخيرة (COP-27) في شرم الشيخ، أواخر العام الماضي، في إطار النظم الغذائية، وأهم التطلعات المقترحة مناقشتها أثناء مؤتمر (COP-28) في دبي. وجاء الموضوع الرابع بعنوان «الأمن المائي بين تحديات الحاضر وطموحات المستقبل في إطار فعاليات قمة المناخ الـ28»، وتم خلال الجلسة، استعراض تحديات الأمن المائي، والحلول المقترحة، ودور الجهات الشريكة في تحفيزها. واختتمت الجولة الثانية من اللقاءات الوطنية بمناقشة مفتوحة، على أن يتم في نهاية هذه اللقاءات، التي من المقرر أن يتم استكمالها هذا الشهر، صياغة مجموعة من أهم الرسائل ضمن البيان الختامي حول قضايا المناخ ذات الأولوية على المستوى الوطني لكل دولة، على أن تتولى شبكة «رائد» تقديمها إلى الرئاسة الإماراتية لقمة المناخ (COP-28) في دبي.



لقطة من فعاليات اللقاء الوطني الثاني

في اليوم العالمي للحد من مخاطر الكوارث مكافحة عدم المساواة من أجل مستقبل يتسم بالقدرة على الصمود

في عام 1989، حددت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 13 أكتوبر باعتباره اليوم الدولي للحد من الكوارث (IDDRR) لتعزيز الثقافة العالمية للحد من مخاطر الكوارث. ويمثل هذا اليوم فرصة للاعتراف بالتقدم العالمي في منع وتقليل المخاطر والخسائر الناجمة عن الكوارث. تأتي نسخة 2023 بعد وقت قصير من مراجعة منتصف المدة لإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030، والتي اعتمدت فيها الجمعية العامة للأمم المتحدة سياسة إعلان بشأن تسريع العمل لتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث الطبيعية في مايو 2023. يتوافق موضوع اليوم مع إطار سينداي، وهو اتفاق دولي لمنع وتقليل الخسائر في البشر وسبل العيش والاقتصادات والبنية التحتية الحيوية بحلول عام. ويتضمن سبعة أهداف عالمية و38 مؤشرًا لقياس التقدم. ويكمل إطار سينداي اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، حيث يرتبط كلا الإطارين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي عام 2023، سينظر اليوم الدولي إلى العلاقة المتبادلة بين الكوارث وعدم المساواة على أنهما وجهان لعملة واحدة: عدم المساواة في الوصول إلى الخدمات، مثل التمويل والتأمين، يجعل الأشخاص الأكثر عرضة للخطر عرضة لخطر الكوارث؛ في حين تؤدي آثار الكوارث إلى تفاقم عدم المساواة وتدفع الأشخاص الأكثر عرضة للخطر إلى مزيد من الفقر.

ويُعد اليوم الدولي للحد من الكوارث هذا العام فرصة للنظر في العلاقة القائمة بين الكوارث وعدم المساواة، على أن كل منهما تعزز الأخرى: فالفاوت في القدرة على الوصول إلى الخدمات يجعل الفئات الأكثر ضعفًا عرضة لخطر الكوارث، في حين أن آثار الكوارث تؤدي إلى تفاقم أوجه التفاوت وتدفع بالأشخاص الأكثر عرضة للخطر إلى براثن الفقر، وبما أن معظم البلدان الأكثر عرضة لخطر الكوارث هي ضمن البلدان التي تحتوي على أعلى نسبة من السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني، فإن مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث يشجع الناس على اتخاذ الإجراءات اللازمة لكسر دائرة الكوارث وأوجه التفاوت المتزايدة.

وفي هذا الصدد تعمل وكالة الأمم المتحدة على رفع مستوى الوعي حول مسألة التفاوت الصارخ الناجم عن الكوارث، وتدعو إلى مكافحتها من أجل مستقبل يتسم بالقدرة على الصمود، وهو موضوع الاحتفال لعام 2023. ويتوافق هذا الموضوع مع إطار سينداي، وهو الاتفاق الدولي للحد من الخسائر في الأرواح وسبل العيش والاقتصادات والبنية التحتية الأساسية.

وتتضمن المعاهدة سبعة أهداف عالمية و38 مؤشرًا لقياس التقدم المحرز، وهي مكملة لاتفاق باريس بشأن تغير المناخ، ويسعى كلا الإطارين إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتجري احتفالية عام 2023 مباشرة بعد استعراض منتصف المدة لإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030، إذ اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في مايو 2023 إعلانًا سياسيًا لتسريع العمل في تعزيز القدرة على مواجهة الكوارث.

اليوم الدولي للحد من الكوارث 2023

مكافحة عدم المساواة من أجل
مستقبل يتسم بالقدرة على الصمود



13 أكتوبر 2023

#BreakTheCycle #DRRDay

في اليوم العالمي للمرأة الريفية المساهمة القيمة التي تقدمها المرأة الريفية في مجال التنمية



© هيئة الأمم المتحدة للمرأة

إن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ليس هو الأمر الواجب وحسب، وإنما هو كذلك عنصر حاسم في مكافحة الفقر المدقع والجوع وسوء التغذية. فالنساء هن نسبة كبيرة في القوى العاملة الزراعية، بما في ذلك العمل غير الرسمي، حيث يتحملن المسؤولية الكبرى في تقديم الرعاية المجانية وأداء مهام العمل المنزلي في منازلهن. كما إنهن يقدمن مساهمات كبيرة في الإنتاج الزراعي، والأمن الغذائي والتغذية، وإدارة الأراضي والموارد الطبيعية، وبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ. إلى ذلك، تعاني النساء والفتيات في المناطق الريفية بشكل غير متناسب الفقر متعدد الأبعاد. وعلى الرغم من تمتعهن بالقدرة على الإنتاج والمغامرة مثل نظرائهن من الذكور، إلا أنهن أقل قدرة على الوصول إلى الأراضي وقروض الائتمان والمدخلات الزراعية والأسواق وسلاسل الأغذية الزراعية عالية القيمة والحصول على أسعار أقل لمحاصيلهن. ولم تزل الحواجز الهيكلية والأعراف الاجتماعية التمييزية تقيد سلطة المرأة في اتخاذ القرار ومشاركتها السياسية في الأسر والمجتمعات الريفية، كما تفتقر النساء والفتيات في المناطق الريفية إلى فرص متساوية للحصول على الموارد والأصول الإنتاجية، والخدمات العامة، مثل التعليم والرعاية الصحية، والبنية التحتية، بما في ذلك المياه والصرف الصحي، وفي حين لا يحظى كثير من أعمالهن بالانتباه الواجب فضلاً عن أنه غير مدفوع الأجر، وبخاصة مع تزايد أعباء أعمالهن بسبب هجرة الرجال إلى الخارج. على الصعيد العالمي، ما عدا استثناءات قليلة، يكشف كل مؤشر جنساني وإنمائي تُتاح عنه بيانات أن النساء الريفيات أسوأ حالا من الرجال الريفيين والنساء الحضرية، وأنهن يعانين الفقر والاستبعاد وآثار تغير المناخ أكثر من غيرهن. وفي هذا اليوم الدولي، علينا الاعتراف بقدر المرأة الريفية لدورها العظيم في إطار النظم الغذائية في العالم، كما أن علينا كذلك أن نطالب بتكافؤ الفرص أمام الجميع في المناطق الريفية.

في اليوم العالمي للمدن

تمويل المستقبل الحضري المستدام للجميع



عندما يتم التخطيط لتمويل وتطوير الهياكل الأساسية بطريقة مسؤولة واستناداً إلى تحليل سليم، واعتبار التكاليف والفوائد، ودعم ذلك بلوائح تنظيمية مناسبة، فمن الممكن استخدام ذلك محركاً لتطوير المؤسسات والسياسات والقدرات على كافة المستويات وفي كافة قطاعات الحكم. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي أن تكون ولايات كافة القطاعات الحكومية ومستوياتها واضحة، وخالية من الثغرات والتداخلات. ويجب أن تشارك جميع المستويات والقطاعات الحكومية ذات الصلة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار، بدلاً من مجرد أولئك الذين يشاركون في تحصيل الضرائب والإيرادات الأخرى. ومن الأهمية بمكان كذلك تحسين فعالية إدارة التنمية الحضرية من خلال تحسين التعاون فيما بين مختلف مستويات وقطاعات الحكومة. وعلاوة على ذلك، فإن يعتمد نجاح الجهود الرامية إلى تحقيق اللامركزية في المسؤوليات في المستويات دون الوطنية اعتماداً كبيراً على أنظمة الحكم القائمة وتقاليدها، حتى لو كانت مدعومة بالتفويض المالي وسلطة الاقتراض دون السيادي.

يعد التخطيط الحضري أمراً بالغ الأهمية للتحضير للتوسع المنظم للمدن لتوجيه الاستثمار، وإعداد تقسيمات الأراضي وتركيب الهياكل الأساسية قبل البناء. لإعادة تأهيل المناطق المبنية بشكل غير رسمي أمر معقد وأكثر تكلفة بكثير. ويبدو أن التعامل مع الزيادة في عدد سكان المناطق الحضرية يؤدي إما إلى عملية تستغرق وقتاً طويلاً لبناء القدرات لتحقيق الانسجام بين الأهداف والتعاون بفعالية، أو إلى الميل إلى معالجة الحاجة الملحة إلى تطوير الهياكل الأساسية دون أي اعتبار للأولى. ومع ذلك، لا يمكن تأجيل تطوير البنية التحتية بينما يتم وضع السياسات والمؤسسات المثالية. ولا ينبغي لهذه الغايات أن تكون حصرياً: فلا ينبغي حجب الاستثمار في التنمية الحضرية حتى يتم إنشاء مؤسسات قادرة بشكل كامل، ولا تحتاج الحكومات إلى اللجوء إلى التخطيط "غير التدخلي" وبناء الهياكل الأساسية الحضرية بغض النظر عن المؤسسات والسياسات.

تجارب ناجحة من أجل جودة الحياة في المدينة العربية

شاركت "رائد" في تنظيم الملتقى الافتراضي التاسع (تجارب ناجحة من أجل جودة الحياة في المدينة العربية) بالتعاون مع مركز البيئة للمدن العربية وبلدية دبي ومنظمة المدن العربية وشبكة العمل المناخي في العالم العربي والذي عقد تحت عنوان (تجارب بيئية متقدمة من مدن عربية وعالمية مستدامة) بتاريخ 28 سبتمبر 2023.

وقد جاءت المناقشات في إطار عدد من المحاور التي عرضها المشاركون فقدمت د. سحر عيسى فايد - المستشار بشركة جتس العالمية - عرضا حول الوظائف الخضراء وفوائد العمل فيها والتحديات البيئية وتكلفتها الاقتصادية والاجتماعية والآثار الإيجابية التي تخلفها السياسات الخضراء وكذا لمحة عامة عن البلدان التي يوجد فيها برنامج الوظائف الخضراء.

كما عرض د. عبد الله بن علي صغير بمنظمة المهندسين السوريين للإعمار والتنمية دراسة حالة من شمال سوريا حول إنتاج الكومبوست (محسّنات للتربة) من النفايات الصلبة في المنزل، وكذا مواصفات النفايات المنزلية في شمال سوريا بعد عام 2011، بجانب دراسة حقلية لتحويل النفايات الصلبة المنزلية إلى محسّنات للتربة.

ثم قدم د. نضال تحسين طه الطائي الباحث بكلية الزراعة والغابات بالعراق بحثا عن عدس الماء وأثره في نظافة البيئة المائية، فضلا عن تدوير العناصر الذائبة في الماء إلى كتلة حيوية والاستفادة منها في تغذية الحيوانات، وانتقال العناصر ضمن السلسلة الغذائية.

وقدم د. محمد عبد الرحمن أبو كحلة مدير وحدة التنمية المستدامة والتغير المناخي بكلية الهندسة بجامعة الأزهر عرضا عن محاكاة تطبيقات الاستدامة في إعادة تخطيط المدن، ونظريات تخطيط المدن المرنة والمستدامة، واستخدام برامج المحاكاة البيئية وبعض تطبيقات تحويل المدن القائمة إلى مدن مستدامة.

وبين د. بكاري مختار - الاستاذ بجامعة مصطفى اسطمبولي معسكر بالجزائر أن هناك العديد من المدن العربية تبنت نموذج الحقل الأخضر، واستعرض تصنيفا عالميا للمدن الذكية، وضع إمارتي أبوظبي ودبي في المراكز العشرين الأولى ضمن المدن الذكية في العالم، موضحا أن أداء البلدان العربية في هذا المجال جيد رغم وجود العديد من التحديات.

وحسب د. مختار يعتمد المؤشر في حساب النتيجة على ركيزتين هما البنية التحتية، والخدمات التكنولوجية المتاحة، والنظر إلى مجالات كالصحة والنقل والسلامة.

وقدمت د. حنان حمود المتخصصة في أنثروبولوجيا الماء والبيئة بجامعة محمد الخامس بالرباط عرضا حول حوكمة القطاع المائي بالمغرب الطريق السيار المائي وتحلية مياه البحر نموذجا، وأثر التغيرات المناخية على المياه، والتنمية ومواجهة خطر الجفاف والندرة، بجانب بعض التجارب الرائدة في تدبير حالة الإجهاد المائي بالمغرب، وتحلية مياه البحر.

وقدم م. أحمد سعد عبدالله عواره أخصائي البحوث الإنتاجية بجهاز حماية وتنمية البحيرات والثروة السمكية في مصر عرضا حول أهداف وإنجازات مصرية بيئية مستدامة والخطط والأهداف والإنجازات المصرية في محور البيئة والتنمية المستدامة ونموذج التحول الأخضر في مدينة شرم الشيخ

ولفت المشاركون إلى هناك العديد من المخاطر تواجه المدن الذكية، خصوصا في مجال الخصوصية والأمان، والتخوف من وقوع هجمات سيبرانية، ما يتطلب وجود شبكة حماية قوية، إلى جانب زيادة الفجوة الاجتماعية والاقتصادية خصوصا في المجتمعات ذات الدخل المنخفض أو الفئات المهمشة، إضافة لضرورة توفر شبكة انترنت سريعة.



بلدية دبي
Dubai Municipality

«تجارب ناجحة من أجل جودة الحياة في المدينة العربية»

الملتقى العربي الافتراضي التاسع للخبراء التنمويين العرب

بعضون

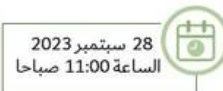
(تجارب بيئية متقدمة من مدن عربية وعالمية مستدامة)



مرفق أجندة الملتقى



للدخول لرابط الملتقى
الضغط هنا



28 سبتمبر 2023
الساعة 11:00 صباحا

ملصق اللقاء



مخاطر وأوجه الترابط بين التغيرات المناخية والصحة

اختتمت جمعية "إنسان للبيئة والتنمية" سلسلة المحاضرات الافتراضية حول التغير المناخي مجموعة الندوات التي نظمتها مؤخراً بالتعاون مع "الشبكة العربية للبيئة والتنمية - رائد"، وبالشراكة مع "شبكة العمل المناخي العالم العربي" وحزب "الخطر اللبناني" و"التجمع اللبناني للبيئة"، وذلك في إطار التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ COP28، بالندوة الإقليمية الثامنة تحت عنوان "مخاطر وأوجه الترابط بين التغيرات المناخية والصحة" وذلك عبر تطبيق "زوم"، وشارك فيها 121 مشارك من 16 دولة.

افتتحت الجلسة م. ماري تريبز مرهج سيف رئيس الجمعية فرحبت بالحضور معربة عن أملها في ان تصل الندوة إلى توصيات مفيدة للجنة المختصة بالتحضيرات لقمة المناخ 28.

ثم تحدث م. مالك غندور رئيس التجمع اللبناني عن مبادرة "رائد" بعقد هذه الندوات بواسطة منسقيها في كافة الدول العربية، مشيداً بعمل جمعية انسان للبيئة والتنمية والذي اصبح احترافيا وديناميكيا وهذا ما يميز المجتمع المدني، مضيفاً أن التوصيات الناتجة سيتم ضمها إلى بيان موحد عربي تحمله منظمة "رائد" إلى قمة المناخ 28.

ثم عرض البروفيسور منذر حمزة من كلية الصحة العامة في الجامعة اللبنانية اهم الأضرار التي تترتب على الصحة بسبب تغير المناخ، داعياً إلى "سياسات وطنية وإقليمية وعالمية للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، والانتقال الشامل إلى اقتصاد خال من الانبعاثات الكربونية، وتسريع التحول إلى الطاقة النظيفة، وتأسيس البنية التحتية لإنتاج الهيدروجين الأخضر على نطاق واسع.

وخلصت الجلسة الى عدد من التوصيات أهمها إنشاء مراكز دولية متخصصة في إطفاء حرائق الغابات، مجهزة بوسائل التدخل المتطورة، وكذا العمل على دمج قضية آثار التغيرات المناخية في المناهج الدراسية، وتشجيع الأنشطة التوعوية للشباب ودعم مشاريعهم المتعلقة بالبيئة، دعم إنشاء الشرطة البيئية في المجتمعات المحلية، دعم مشاريع البنية التحتية ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي، مع دعم برامج التكيف اللازمة لضمان الأمن المائي والغذائي لضمان حماية المجتمعات المعرضة لتغير المناخ من مخاطر تلوث المياه وسوء التغذية.

وشملت التوصيات ايضا الدعوة إلى التدخل والمساعدة لإنقاذ لبنان من الدمار البيئي ودعم إنشاء مشاريع ملموسة وعلمية في مجال إدارة النفايات ومعالجتها، بجانب إنشاء صندوق إغاثة لتزويد سكان القرى الجبلية بالوقود اللازم للتدفئة الشتوية للحد من القطع المفرط للأشجار المعمرة، علاوة على دعم فرق الإنقاذ في إطفاء حرائق الغابات وخدمة الحماية المدنية اللبنانية.

التحضيرات لقمة المناخ في لبنان

أمواج البيئة تنظم ورشتي الحوار الوطني بلبنان

في إطار جهود الشبكة العربية للبيئة و التنمية استعدادا لقمة المناخ في ديسمبر 2023 في دبي نظمت جمعية امواج البيئة ورشتي عمل وطنيين جاءت أولاهما بالتعاون مع التجمع اللبناني للبيئة والحركة البيئية والمنتدى اللبناني للتنمية المستدامة و جمعية انسان للبيئة والتنمية وبالشراكة مع الوزارات المعنية ورشة الحوار الوطني الاولى برعاية وزير البيئة د. ناصر ياسين.

افتتح اللقاء م. مالك غندور رئيس التجمع اللبناني للبيئة بكلمة ترحيبية ثم قدم عرضا عن المسارات والتوقعات لقمة المناخ اعقبه كلمات للوزراء المعنيين. وادار الجلسة الثانية م. سليم خليفة رئيس جمعية شعاع البيئة وبدأت بالسيدة ليا القاعي مديرة مشروع المناخ ببرنامج الامم المتحدة الانمائي في وزارة البيئة حيث قدمت عرضا عن السياسات والتوقعات اللبنانية في مواجهة تغير المناخ، ثم قدم د. داني العبيد عرضا عن النحل والتغير المناخي، تلاه الصحفي البيئي حبيب معلوف الذي عرض بعض الرسائل نحو قمة المناخ 28.

أما الجلسة الثالثة فقامت بادارتها السيدة هيام كريدية وتحدث فيها أ. سمير سكاف عن رؤية المجتمع المدني لمكافحة تغير المناخ .. ثم حوار وخلاصات ومقترحات لاعداد التقرير والتوصيات اللبنانية للقمة .

وجاءت الورشة الثانية برعاية وزير الطاقة د. وليد فياض في صلة المؤتمرات في الوزارة بمشاركة المعنيين بقضايا المناخ من الجهات الحكومية وغير الحكومية والاكاديمية والشباب والمرأة والاعلاميين، ومشاركة هامة من ممثلي المنظمات الدولية المانحة و خاصة بمجال التمويل المناخي. وقُدمت خلال الورشة عروض عن المسار الدولي والاقليمي والوطني في قمة المناخ الـ 27 والـ 28، ودور الاتحاد الدولي لصون الطبيعة، والقوانين الدولية والجرائم والمحكمة البيئية، وأثر تغير المناخ على النظام الغذائي والحياة البحرية .

وقد نتج عن ورشتي العمل إعداد ميثاق العمل المناخي الذي يتضمن مجموعة مفاهيم وسلوكيات وقواعد عمل للحد من التغير المناخي جرى تعميمه على وسائل الاعلام بكافة انواعه المسموعة والمقروءة والمرئية ومواقع التواصل الالكتروني.

يوم البيئة العربي

يحتفل العالم العربي يوم 14 أكتوبر من كل عام بـ "اليوم العربي للبيئة" والذي يهدف إلى نشر التوعية البيئية وطرح المشاكل التي تهدد البيئة العربية، والتي أصبح العبث بها يهدد وجود الحياة على كوكب الأرض، ويعتمد جميع سكان الأرض على البيئة التي تقوم على توفير جميع الموارد الطبيعية اللازمة للبقاء على الحياة مثل الغذاء والهواء والماء وغيرها من العناصر الهامة.

لذا تحاول الدول بكافة مؤسساتها العمل على نشر الوعي البيئي بين المواطنين لتحقيق التنمية المستدامة من خلال الاحتفال بالعديد من المناسبات البيئية كاليوم العالمي للبيئة الموافق 5 يونيو، وكذلك اليوم العربي للبيئة الموافق 14 أكتوبر.

ويأتي الاحتفال باليوم العربي للبيئة أو كما يُطلق عليه البعض "يوم البيئة العربي" في ذكرى تأسيس مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في اجتماع جامعة الدول العربية بالعاصمة التونسية عام 1986م.

عندما أصدر مجلس الجامعة قراراً بانعقاد اجتماع للبحث عن مشاكل البيئة العربية والمخاطر التي تهددها وكيفية المحافظة عليها وحماية أنظمتها المختلفة، فتم تخصيص يوم 14 أكتوبر من كل عام ليكون موعد احتفال اليوم العربي للبيئة والمخصص للحفاظ على البيئة وحمايتها.

ويهدف الاحتفال بيوم البيئة العربي إلى التوعية بالتحديات والمشاكل البيئية التي تواجه العالم بأكمله بما فيه العالم العربي، وكذا إلى تكثيف جهود التعاون العربي المشترك من أجل مواجهة الأزمات والمخاطر التي تهدد النظام البيئي في البلاد العربية، ومن ثم إيجاد حلول حقيقية لتلك المشاكل البيئية التي تزداد يوماً بعد يوم على المستوى العالمي والعربي على حد سواء.

ويأتي اليوم العربي للبيئة عام 2023 تحت شعار "معاً للتعاوي الأخضر"، بهدف التوعية ضد التحديات والمشاكل البيئية التي قد تتمثل في تلوث الموارد المائية والاحتباس الحراري وتراكم النفايات وغيرها من المشاكل، مما يساعد الدول في أخذ خطوات جادة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إنطلاق المنتدى العربي للبيئة بسلطنة عمان

تشارك الشبكة العربية للبيئة والتنمية "رائد" في أعمال المنتدى العربي للبيئة والتي انطلقت في "مسقط" عاصمة سلطنة عمان 25 أكتوبر 2023 وبتنظيم مشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب) وجامعة الدول العربية.

ينعقد المنتدى لمدة يومين تحت شعار "معاً لمواجهة التحديات المناخية لتحقيق الأمن المائي والغذائي"، بمشاركة وكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني والهيئات الحكومية، والشباب والنساء وغيرهم من أصحاب المصلحة لمناقشة المسائل المتعلقة بالأمن الغذائي والمائي في ظل أزمة المناخ.

وسيناقش المشاركون في المنتدى، التحديات والفرص والحلول لضمان تقدم المنطقة العربية نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وخاصة فيما يتعلق بالأهداف المتعلقة بالمناخ والمياه والغذاء.

ويهدف المنتدى إلى بناء الزخم قبل مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP 28) في دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة والدورة السادسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة UNEA6 بنيروبي في فبراير القادم والذي يركز على "الإجراءات المتعددة الأطراف الفعالة والشاملة والمستدامة لمعالجة تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث.

ويتمحور المنتدى هذا العام حول عدد من الموضوعات تتضمن التغيرات المناخية وتأثيراتها على الأمن الغذائي والموارد المائية، وكيف يمكن التصدي لأزمة الكوكب الثلاثة؛ بما يعزز الأمن المائي والغذائي، إلى جانب علاقة الجفاف والتصحر بالنظم الغذائية والمائية، و"استثمار الابتكار والاستشراف الاستراتيجي في العالم العربي: نحو أجندة بيئية عالمية مستدامة".

يذكر أن المنتدى العربي للبيئة قد أنشئ بناء على قرار مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، في 14 تشرين الأول 2021، وكلف المجلس الأمانة الفنية بالتنسيق مع المؤسسات العربية والدولية الراغبة في المشاركة والتنظيم، وكانت مصر قد استضافت الدورة الأولى للمنتدى في أكتوبر 2022.



التعرض لموجات حارة غير مسبوقه مع عودة ظاهرة

النينو فى 2023

د. جميل جورجي

يحذر العلماء ويذوقون ناقوس التحذير من من تلك الظاهرة المقترنة بتزايد أزمة المناخ وإحكام حلقاته والتي من المرجح أن تدفع بدرجات الحرارة العالمية إلى مستويات من الارتفاع غير المسبوق، مع عودة ظاهرة "النينو" المناخية فى وقت لاحق خلال هذا العام. وتشير التنبؤات المبكرة إلى أن ظاهرة "النينو" والتي من المتوقع أن تعود فى وقت لاحق فى عام 2023 مما يؤدى إلى تفاقم الطقس المتطرف فى جميع أنحاء العالم حيث تتجاوز درجات الحرارة على مستوى العالم مستوى 1,5 درجة مئوية، بعد عام 2016 والذي يعد العام الأكثر سخونة فى التاريخ بسبب هذه الظاهرة.

وتعرف ظاهرة "النينو" بأنها ذلك التآرجح والتقلب المدفوع بدرجات الحرارة و"لرياح فى المحيط الهادى والتي تتحول بين ظاهرة "النينو" ونظيرتها الأكثر برودة "النينيا" مما يسبب الظروف المناخية المتطرفة، حيث شهدت الأعوام الثلاث السابقة سلسلة غير عادية من أحداث النينيا، ومن المتوقع أن يكون ذلك العام أكثر سخونة من عام 2022 الذى يتم تصنيفه من جانب العلماء والبيانات العالمية بأنه يمكن أن يصبح العام الخامس أو السادس بين الأعوام الأكثر حرارة على الإطلاق.. بيد أن ظاهرة "النينو" تحدث خلال فصل الشتاء ففى خلال فصل الشتاء فى نصف الكرة الشمالى قد يستغرق الشعور بآثارها الحرارى شهراً مما يعنى أن عام 2024 من المرجح أيضاً أن يسجل رقماً قياسياً جديداً فى درجات الحرارة العالمية ..

وقد تسببت تلك الغازات الدفيئة المنبعثة من الأنشطة البشرية إلى ارتفاع متوسط درجات الحرارة العالمية بنحو 1,2 درجة مئوية حتى الآن وقد نجم عن ذلك بالفعل الكثير من التداعيات الكارثية فى جميع أنحاء العالم بداية من موجات الحر الشديد فى الولايات المتحدة وأوروبا إلى تلك الفيضانات المدمرة فى كل من باكستان ونيجيريا والتي أضرت بملايين الأشخاص.. وقد صرح البروفيسور "أدم سكيف" رئيس قسم التنبؤات بعيدة المدى بمكتب الأرصاد الجوية بالمملكة المتحدة بأن من المحتمل جداً أن تؤدى ظاهرة "النينو" إلى تجاوز مستوى 1,5 درجة مئوية

وقد صرح البروفيسور "جيمس هانسن" من جامعة كولومبيا فى نيويورك وزملائه مؤخراً بأن عام 2024 سيكون على الأرجح خارج الخط البيانى للمناخ باعتباره العام الأكثر دفئاً على الإطلاق.. كما إنه لا يرجح استمرار ظاهرة النينيا الحالية لعام رابع إذ أن القليل من الوقود الناتج عن ظاهرة "النينو" يجب أن يكون كافياً لتسجيل درجات حرارة عالمية قياسية ورأى انخفاض تلوث الهواء فى الصين الذى يحجب أشعة الشمس يؤدى أيضاً إلى زيادة درجة الدفء العالمى .. وقد صرح البروفيسور "بيل ماكجواير" من جامعة كوليدج لندن بالمملكة المتحدة عندما تصلا ظاهرة "النينو" فإن ذلك الطقس القاسى الذى إنتشر وعم فى جميع أنحاء كوكبنا فى عامى 2021 و2022 سيصبح بلا أهمية ..

بينما صرح البروفيسور "تيم بالمر" من جامعة أكسفورد بأن العلاقة بين الطقس المتطرف ودرجة الحرارة العالمية المتوسطة ليست على ذلك النحو من القوة إلا أن تلك التأثيرات الديناميكية الحرارية لتغير المناخ ستجعل تلك الحالات غير المألوفة التى نحصل عليها من عام "النينو" على نحو أكثر تطرفاً..



اليوم الدولي للحد من مخاطر الكوارث 2023



#BreakTheCycle #DRRDay